

عنوان البحث

دراسة تأثير الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات

إعداد الطالب/

محمد بن سعيد البازي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2023

مقدمة:

في ظل التطور الذي يحصل في عالم الأعمال وزيادة الأدوات الإدارية التي ظهرت كوسيلة مساعدة لتحقيق الأهداف التشغيلية وتعزيز التوجهات الاستراتيجية للمنظمات. ومع ذلك، فإن الاستخدام غير المنضبط لهذه الأدوات قد يؤدي إلى آثار سلبية؛ حيث يتم أحياناً تبني الأدوات الإدارية دون مراعاة لملاءمتها للبيئة المؤسسية أو توافقها مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة.

وقد جاء اختيار هذا الموضوع لمحاولة الاسهام في إظهار الجوانب السلبية للاستخدام المفرط للقوالب والنماذج الإدارية المنشورة دون التأكد من ملائمتها للمنظمة و ظروفها الداخلية و الخارجية .

يرتكز البحث على تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بملاءمة الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال للتوجهات الاستراتيجية، ويتناول محاور تشمل: تعريف الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال ، وأثرها على كفاءة الأداء الاستراتيجي، وأهمية تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والتوجه الاستراتيجي. سيعتمد البحث على منهجية وصفية وتحليلية، مع جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المؤسسات، لتقديم رؤية متكاملة حول تأثير هذه الأدوات.

يعد هذا البحث مساهمة مهمة لفهم كيفية تأثير الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال على الأداء المؤسسي، ويسعى لتوجيه المؤسسات نحو تحقيق كفاءة استراتيجية تضمن توافق الأدوات المستخدمة مع أهدافها الاستراتيجية.

مشكلة الدراسة:

تواجه بعض المنظمات و العاملين فيها بعض التحديات في معرفة ملائمة الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال لأهدافها و إمكانياتها، وقد يحصل بعض الخلط في المصطلحات و المنهجيات مما ينعكس سلباً على كفاءتها و توجهها الاستراتيجي.

و يُلاحظ التنقل العشوائي بين المنهجيات وفرض قوالب إدارية تحد من قدرة المؤسسة على الابتكار وتقيّد أداؤها. من هنا، تنبع مشكلة البحث التي تسعى إلى فهم أثر الاعتماد المفرط وغير الملائم على الأدوات والنماذج و القوالب الإدارية على الكفاءة الاستراتيجية للمؤسسات.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية عالية حيث أنها تركز على إعادة النظر في الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال و عدم اخذها كما هي لأنها ابتكرت في ظروف مختلفة و متغيرة و لكن نستفيد منها ونبتكر عليها ما قد يتناسب مع وضع المنظمة و إمكانياتها و مواردها

تقدم الدراسة إضافة علمية مهمة في المجال الإداري، إذ تساهم في إثراء المعرفة حول الآثار السلبية للاستخدام المفرط للأدوات الإدارية دون مراعاة ملاءمتها للبيئة المؤسسية. كما أن النتائج المتوقعة من هذه الدراسة تسهم في تقديم إرشادات عملية للمديرين حول اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الكفاءة الاستراتيجية دون التقيد الصارم بالقوالب الجامدة، ما يعزز من قدرتهم على تكييف الأدوات بما يلائم احتياجات مؤسساتهم.

علاوة على ذلك، تبرز الدراسة أهمية الابتكار داخل المؤسسات، وتوضح كيف يمكن لتجنب القوالب الثابتة أن يفتح المجال لبيئة تدعم الابتكار وتكييف الأدوات وفقًا لقدرات المؤسسة واحتياجاتها الحقيقية. بالتالي، فإن هذه الدراسة تمثل خطوة هامة نحو فهم أعمق لكيفية تحقيق كفاءة استراتيجية مستدامة عبر أدوات إدارية مدروسة ومناسبة تعزز من فعالية الأداء المؤسسي وتضمن توافق الأهداف طويلة الأمد مع تطبيقات الإدارة الفعالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الأثر السلبي للإفراط في استخدام الأدوات و النماذج و القوالب الإدارية ، وذلك من خلال:

1. تحليل أثر الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال على الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات.
2. تحديد العوامل التي تؤدي إلى الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال.
3. تقديم توصيات لتطبيق الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال بشكل متوازن.

وبذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تدعم المنظمات في تبني استراتيجيات إدارية فعالة تسهم في تحقيق الكفاءة الاستراتيجية بفاعلية ودون إسراف.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى تأثير الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية للمؤسسات؟
2. ما هي العوامل التي تؤدي إلى الاعتماد المفرط على الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال الجاهزة، وكيف يؤثر ذلك على ملائمة هذه الأدوات لطبيعة عمل المؤسسة؟
3. كيف يساهم التنقل العشوائي بين الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال في تقييد عمل المؤسسة وتقليل كفاءتها الاستراتيجية؟

فروض الدراسة:

فرضيات الدراسة حول أثر الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات هي كما يلي:

1. الفرضية الأولى: يوجد تأثير سلبي للإفراط في استخدام الأدوات الإدارية ونماذج الأعمال على الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات.
2. الفرضية الثانية: الاعتماد المفرط على القوالب الإدارية ونماذج الأعمال الجاهزة دون التأكد من ملائمتها لبيئة العمل يؤثر سلبًا على فعالية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
3. الفرضية الثالثة: التنقل العشوائي بين المنهجيات الإدارية المختلفة واستخدام أدوات غير ملائمة يقلل من قدرة المؤسسة على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية بشكل مستدام.

الدراسات السابقة:

لم اجد بعد في البحث الذي عملته دراسات سابقة تتحدث عن الآثار السلبية للإفراط في استخدام النماذج و الأدوات الإدارية

المنطلقات النظرية للدراسة:

لم استطع كتابتها و احتاج استشارة الدكتور

المنهجية وطرق البحث:

المنهجية: تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تأثير الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات. يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة وتحليلها بدقة للوصول إلى فهم شامل للعوامل المرتبطة بها وتقديم تفسير للعلاقة بين المتغيرات.

طرق البحث:

1. أداة جمع البيانات: سيتم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات الموجهة للمديرين والموظفين في المؤسسات محل الدراسة، لتحديد مدى اعتمادهم على الأدوات الإدارية ورصد آثار هذا الاستخدام على الكفاءة الاستراتيجية.
2. العينة: سيتم اختيار عينة عشوائية من المؤسسات ذات الأحجام المختلفة (كبيرة، متوسطة، وصغيرة) لضمان التنوع في البيانات. يهدف هذا إلى دراسة مدى تأثير حجم المؤسسة على الاعتماد على الأدوات الإدارية ونتائجها.
3. التحليل الإحصائي: سيتم استخدام التحليل الإحصائي الكمي عبر برامج تحليل البيانات مثل SPSS لتحليل البيانات المستخرجة من الاستبيانات. سيتم تحليل العلاقة بين المتغيرات (مثل الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية والكفاءة الاستراتيجية) باستخدام اختبارات إحصائية لتحديد قوة العلاقة وتأثيرها.
4. مراجعة الأدبيات: ستعتمد الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة والمصادر العلمية للتأكد من شمولية التحليل وتقديم رؤية نقدية مقارنة بما تم تقديمه في الدراسات السابقة، واستخلاص النتائج التي تتفق أو تتعارض مع البحث الحالي.

أدوات الدراسة:

لجمع البيانات اللازمة وتحقيق أهداف البحث، سيتم استخدام الأدوات التالية:

1. الاستبيان:

- سيتم تصميم استبيان مخصص يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة. يتكون الاستبيان من عدة محاور تغطي الجوانب التالية:
- مدى استخدام الأدوات الإدارية في المؤسسة.
- مدى ملائمة هذه الأدوات لأهداف المؤسسة الاستراتيجية.
- آثار الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية على الأداء والكفاءة الاستراتيجية.
- توجيه الأسئلة للمديرين والموظفين للحصول على وجهات نظر مختلفة حول تأثير هذه الأدوات.

2. المقابلات الشخصية:

- سيتم إجراء مقابلات شخصية مع عدد محدد من المديرين والقادة في المؤسسات لفهم آرائهم العميقة حول الاستخدام المفرط للأدوات الإدارية وكيفية تأثير ذلك على الكفاءة الاستراتيجية. تهدف المقابلات إلى جمع بيانات نوعية تساهم في تفسير النتائج الكمية المستخرجة من الاستبيانات.

3. مراجعة الوثائق والتقارير:

- سيتم فحص وثائق وتقارير داخلية من المؤسسات المشاركة، مثل سياسات الإدارة وتقارير الأداء، لتحديد مدى اعتماد هذه المؤسسات على الأدوات الإدارية والتوجهات الاستراتيجية المرتبطة بها. تساعد مراجعة الوثائق في تقديم سياق واقعي لتطبيق الأدوات الإدارية في البيئة المؤسسية.

4. الملاحظة الميدانية:

- عند الإمكان، سيتم إجراء ملاحظة مباشرة لبعض الأنشطة الإدارية داخل المؤسسات. تهدف الملاحظة إلى رصد كيفية تطبيق الأدوات الإدارية بشكل عملي وتحديد أثرها على الكفاءة والأداء في سياق حقيقي.

حدود الدراسة:

تشمل حدود هذه الدراسة على الجوانب التالية:

1. الحدود الموضوعية:

- تركز الدراسة على تأثير الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية على تحقيق الكفاءة الاستراتيجية في المؤسسات. يتمحور البحث حول كيفية تأثير استخدام الأدوات الإدارية بشكل مفرط على الأداء المؤسسي وقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2. الحدود المكانية:

- تقتصر الدراسة على عدد من المؤسسات في المملكة العربية السعودية، بهدف تحليل تأثير الإفراط في استخدام الأدوات الإدارية في بيئة محلية معينة. قد تكون هناك اختلافات عند تطبيق النتائج على مؤسسات خارج هذا النطاق الجغرافي.

3. الحدود الزمانية:

- تُجرى الدراسة في الفترة ما بين 2024 و2025، حيث سيتم جمع البيانات وتحليلها خلال هذه الفترة. أي تغييرات في الظروف الاقتصادية أو التنظيمية بعد هذا الإطار الزمني قد تؤثر على نتائج البحث.

4. الحدود البشرية:

- تستهدف الدراسة المديرين والموظفين في المؤسسات، حيث يتم جمع آراء الموظفين في مستويات مختلفة من الإدارة. تتأثر النتائج برؤية وتجربة المشاركين، وقد تختلف النتائج إذا شملت مستويات أخرى من الأفراد.

5. الحدود المنهجية:

- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أدوات البحث مثل الاستبيانات والمقابلات والملاحظة الميدانية. وبذلك فإن النتائج تعكس البيانات التي تم جمعها من العينة وقد تكون محدودة بمدى صدق المشاركين ودقة بياناتهم.

المراجع:

لم استطع بعد في تحديد المراجع التي سأعمل عليها و احتاج استشارة الدكتور

